UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
CONFERENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT
CNUCED UNCTAD

نشرة صحفية

حظر

قتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش **(12/00 بتوقيت نيويورك؛ و18/00 بتوقيت جنيف؛ و22/30 بتوقيت دلهي؛ و2/00 من يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر بتوقيت طوكيو)**

UNCTAD/PRESS/PR/2011/050*
Original: English

تمويل النمو في أقل البلدان نمواً

توجيه 1 في المائة من أصول صناديق الثروة السيادية من البلدان النامية يمكن أن يُفضي إلى زيادة هامة في التمويل الإنمائي لصالح أقل البلدان نمواً

جنيف، *17 تشرين الثاني/نوفمبر 2011* - يذهب **تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2011**[(1)]، وهو من منشورات الأونكتاد الرئيسية، إلى أن توجيه جزء ضئيل جداً - 1 في المائة - من احتياطيات العملات الأجنبية التي تحتفظ بها البلدان النامية في صناديق ثروتها السيادية، والتي تبلغ قيمتها 3.5 ترليون دولار، إلى أقل البلدان نمواً، يمكن أن يُفضي إلى زيادة هامة في التمويل الإنمائي لهذه البلدان الأخيرة. ويحمل التقرير الذي يصدر اليوم العنوان الفرعي **"الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة".**

ويستند الاقتراح الجديد الذي يدعو إلى زيادة التعاون المالي بين الجنوب والجنوب إلى حقيقة أن استخدام الموارد المالية الفائضة من البلدان النامية الناشئة والدينامية لتمويل الاستثمار الموجَّه نحو التنمية في أقل البلدان نمواً يمكن أن يساعد في بناء القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة، ودعم التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى زيادة فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى التمويل، يمكن لهذه الاستثمارات أن تتيح لصناديق الثروة السيادية فرصة لزيادة تنويع حوافظ استثماراتها.

---

* بيانات الاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5828, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

(1) يمكن الحصول على **تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2011: الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة** (رقم المبيع A.11.II.D.5, ISBN 978-92-1-112835-2) من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة على العناوين المذكورة أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في العديد من البلدان. السعر: 50 دولاراً أمريكياً (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويمكن للمقيمين في بلدان أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا إرسال طلباتهم أو استفساراتهم إلى العنوان التالي: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland؛ رقم الفاكس: 0027 917 22 41+ عنوان البريد الإلكتروني: unpubli@un.org؛ ويمكن للمقيمين في الأمريكتين وشرق آسيا إرسال طلباتهم واستفساراتهم على العنوان التالي: United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A؛ رقم الهاتف: 8302 963 212 1 أو 9646 253 800 1؛ رقم الفاكس: 3489 963 212 1؛ عنوان البريد الإلكتروني pblications@un.org؛ العنوان على الإنترنت http://www.un.org/publications. وترد على الشبكة نسخة مجانية من التقرير بصيغة الملفات المحمولة pdf.

وبالنظر إلى تراجع إمكانيات زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الصناعية التي تواجه حالة تقشف مالي فضلاً عن قيود محتملة تحدّ من التدفقات الخاصة من جراء الأزمة التي تعانيها هذه البلدان، فإن الوصول إلى أشكال جديدة من التمويل الإنمائي يُعتبر أمراً بالغ الأهمية بصفة خاصة لبناء مسارات إنمائية شاملة في أقل البلدان نمواً. ثم إن حالة الانتعاش العالمي الهشة جداً وأوضاع السيولة المقيَّدة بشدة، تتطلب إنشاء آليات مالية رئيسية يمكن أن تُحسن القدرة الإقراضية لمؤسسات مثل مصارف التنمية الإقليمية. ويمكن توسيع هذه المصارف بدرجة كبيرة لكي توفر قروضاً بأسعار فائدة منخفضة لصالح أقل البلدان نمواً كأداة أساسية لتيسير تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية.

وفي هذا السياق، يقترح الأونكتاد أن تستثمر البلدان النامية التي توجد لديها صناديق ثروة سيادية ما نسبته 1 في المائة من أصول هذه الصناديق في مصارف التنمية الإقليمية بأشكال منها مثلاً زيادة رأسمالها المدفوع. وينبغي أن يكون ذلك على أساس طوعي وعلى العموم، كان أداء مصارف التنمية الإقليمية أداءً جيداً جداً في توفير التمويل الإنمائي الفعال ولكن هذه المصارف تحتاج إلى موارد إضافية لتمويل الاستثمارات البالغة الأهمية. وقد يُثبت هذا النهج أنه الأداة الأمثل لتوجيه الموارد إلى أقل البلدان نمواً. فمن شأنه أن ييسر الاستثمار المكثف في الهياكل الأساسية الإقليمية، الأمر الذي يمكن أن يعزز التجارة ويوفر التمويل للتكنولوجيات الخضراء. ويجب أن تُصاغ التفاصيل المالية لهذا النهج على أساس إقليمي. وينبغي للمُقرضين والمتلقين أن يتفقوا معاً على تحديد الآليات والمستويات تحديداً دقيقاً.

ويشير التقرير إلى أن مصارف التنمية الإقليمية، مثل مصرف التنمية الآسيوي، تؤدي بالفعل دوراً رئيسياً في تيسير التكامل الاقتصادي الإقليمي. وفي أمريكا اللاتينية، أنشأ بعض البلدان أيضاً مصارف دون إقليمية مثل مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية الذي يعتبر مصرفاً ناجحاً جداً. ومن شأن تزايد مشاركة المصارف الإقليمية أن يعزز الشعور الإقليمي بملكية المشاريع الإنمائية والسيطرة عليها. وكثيراً ما تعوّل مصارف التنمية الإقليمية أو دون الإقليمية على الضغوط غير الرسمية التي يمارسها النظراء بدلاً من فرض الشروط. وهذا يسمح لهذه المصارف بتوفير الموارد وفي الوقت المناسب على نحو أكثر مرونةً. كما أن عمل هذه المصارف يعكس على نحو أفضل تجارب البلدان النامية الناجحة.

وعلى الرغم من أن قدرة أقل البلدان نمواً على التفاوض مع المؤسسات العالمية الكبرى محدودة، فإن مصارف التنمية الإقليمية أو دون الإقليمية يمكن أن تساعد هذه البلدان في أن يكون لها صوت أعلى. كما أن التباينات فيما يتعلق بالمعلومات قد تكون أقل على المستوى الإقليمي. ولذلك فإن المؤسسات العامة الإقليمية يمكن أن تكون مهيأة تماماً لتوفير المنافع العامة الإقليمية وبخاصة تلك التي تحتاج إلى استثمارات أولية كبيرة وإلى آليات تنسيق إقليمية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك تمويل الهياكل الأساسية الإقليمية وتنسيق تمويل المشاريع على نطاق المنطقة المعنية في مجالات مثل الابتكار التكنولوجي. ومن الوظائف الهامة الأخرى لمصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية ما يتمثل في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وغالباً ما تكون القطاعات المالية في معظم أقل البلدان نمواً غير قادرة على أداء هذه الوظائف التمويلية، حيث إنها تظل ضحلةً ومتخلفةً وعُرضة للتأثر بالصدمات الخارجية. ويُضاف إلى ذلك أن المستوى العالي للمديونية والاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة يعني أن أقل البلدان نمواً معرضة على نحو غير عادي للتأثر بالصدمات الخارجية.

ومن المرجح أن يتزايد الدور والوزن النسبيان للمصارف الإقليمية، مقارنةً بالمؤسسات المالية الدولية التقليدية. ويُتوقع أن تؤدي هذه التغيرات إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين المصارف والمستفيدين منها، والحد من الدور الحالي المفرط لفرض الشروط، وتحسين كفاءة عمليات الإقراض الموجهة نحو التنمية في أقل البلدان نمواً.

وفي الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر 2001 إلى نهاية عام 2010، زادت قيمة الاحتياطيات العالمية من 2.05 تريليون دولار إلى 9.30 تريليون دولار. ويرجع الجزء الأعظم (6.1 تريليون دولار أو ما نسبته 80 في المائة) من الزيادة في الاحتياطيات العالمية في الفترة 2001 -2010 إلى الاحتياطيات المتراكمة لدى البلدان النامية. وقد تراكم جزء كبير من احتياطيات البلدان النامية من العملات الأجنبية في صناديق الثروة السيادية التي تُدار عموماً بصورة مستقلة عن إدارة الاحتياطيات التقليدية من قِبَل المصارف المركزية و/أو وزارات المالية. وتُقدَّر قيمة الأصول الإجمالية لهذه الصناديق بمبلغ 4.3 تريليون دولار منه مبلغ 3.5 تريليون دولار للاقتصادات النامية.

إلا أن التقرير ينبه إلى أن الإمكانيات الناشئة لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب في مجال التمويل ينبغي أن تُعتبر مكملاً - وليس بديلاً - للمساعدة الرسمية التقليدية. ولن تكون الفرص الجديدة للتعاون بين الجنوب والجنوب مفيدة إلا إذا كان هذا التعاون مكملاً، وليس بديلاً، للتعاون الإنمائي التقليدي بين الشمال والجنوب.

الرسم البياني 1 - مجموع الاحتياطيات العالمية من العملات الأجنبية

(بملايين الدولارات)

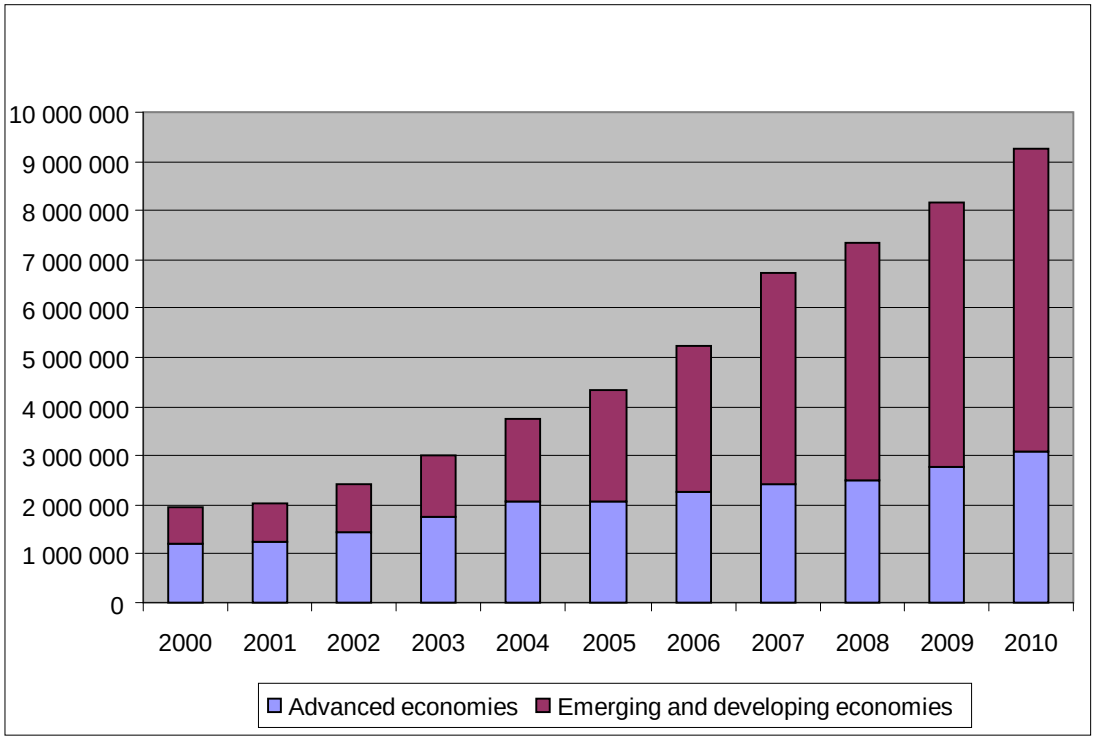

المصدر: تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2011.

.**.